

البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات).

الدكتور حكيم غريب
أستاذ محاضر قسم –أ–
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أطر ومشاريع الشراكة الجزائرية – الأوروبية، ضمن الاستراتيجيات للبلدان ضفتي المتوسط في بناء علاقات تعاونية أمنية في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، خاصة في المجال الأمني الذي أخذ الجانب الكبير من هذه المبادرات في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية التي ترسم البعد المتوسطي في مجال التعاون الأمني من أجل مجابهة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وكذا الجريمة المنظمة في منطقة المتوسطة.

ولما كانت الجزائر من أكثر شمال إفريقيا تضررا من ظاهرة الإرهاب ، بحكم الخبرة التي اكتسبتها خلال سنواتها في مكافحة الإرهاب، اكتسبت مكانة ودور فعالا لدى الدول الغربية خاصة دول الاتحاد الأوربي مما سمح لها أن تكون شريكا أساسيا في مكافحة هذه الظاهرة، وهذا ضمن إطار ومبادرات التعاون مع الدول الأوربية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز البعد المتوسطي في إطار التعاون الجزائري – الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب في محاولة التعمق في أسباب ودوافع التي يقوم عليها التعاون وكذا الأطر والرهانات وآفة المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الأمني، الاتحاد الأوروبي، الجزائر، مكافحة الإرهاب، التحديات الأمنية.

Abstract:

The goal of this search is to find projects, programs and strategies for making the Algerian – europeen cooperation for fighting the international terrorismMediterranean states give the importance for this subject. Algeria was leader and strategic player in this subject, its goal is fighting terrorism and the crime, but it isn’t easy,So there is many of challenges.

Main concept:

The Mediterranean area, security cooperation, E.U, Algeria, fighting terrorism, security threats.

مقدمة

تعتبر مسائل الأمن والتهديدات الأمنية الجديدة، والرهانات الاقتصادية من أهم المسائل المشتركة بين الدول وأكثرها استقطابا فيما بينها، ومحفزا لانخراط البلدان في علاقات تشاركية فيما بينها نظرا لأهمية التعاون والحوار المنتظم حول المواضيع ذات المصالح الجوهرية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب الدولي.



لقد بات تعزيز الحوار والتعاون والشراكة ضمن الاستراتيجيات للدول في إدارة علاقاتها مع بعضها البعض، وذلك إما في إطار ثنائي أو متعدد، إذ تعد العلاقات الأورو-الجزائري مثلا على ذلك، حيث تعددت أطرها ومشاريعها وذلك نظرا لعدة أسباب رئيسية هو أن عددا من الرهانات الأمنية الحالية مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل واستفحال ظاهرة الإجرام المنظم العابر للحدود، هي تحديات مشتركة، تستدعي ردودا فعالة ومشتركة، وذلك من خلال جملة من المبادرات التي أنجزت في هذا الميدان فضلا على ذلك، وفي مواجهة هذه التحديات، وبحكم علاقات التقارب الجغرافي بين ضفتي المتوسط، ومسائل الأمن الإقليمي من جهة، واستفحال ظاهرة الإرهاب من جهة أخرى، التي باتت أحد أهم التحديات والتهديدات الأمنية المباشرة للأمن والمصالح الوطني على الصعيد الوطني والإقليمي للدول الأوروبية والجزائر بالدرجة الأولى، ولأن في ظل هذا الواقع الحرج، كان من الضرورة بناء أطر تعاون أو عرف جزائري من أجل التصدي ومحاربة ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تقلق الساسة والقادة الأمنين في منطقة الحوض المتوسط، خاصة المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

ولما كانت الجزائر من أكثر الدول المغاربية التي واجهت ظاهرة الإرهاب طيلة العشرية السوداء، ونظرا إلى التجربة الرائدة التي اكتسبتها في مجال مكافحة هذه الظاهرة المتعددة المخاطر، فقد عملت الجزائر جاهدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية، من أجل إصدار قانون يجرم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن، كما مست سياستها الميادين الاقتصادية والاجتماعية لاستئصال الظاهرة ، إضافة إلى تفعيل إستراتيجيتها العسكرية وتطوير جيشها ، والتكون إستراتيجية شاملة ومتكاملة الأبعاد، فقد أصبحت الجزائر محل اهتمام من الجانب الدول الكبرى خاصة الدول الأوربية بصفتها شريكا فعالا في مجال مكافحة الإرهاب، وللوقوف على مجالات وأطر التعاون الجزائري- الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال معالجة الإشكالية التالية:

- ما هي أطر التعاون الجزائري - الأوروبي في مكافحة الإرهاب في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية؟

إن مكافحة أي تهديدات أمنية تمس ضفتي البحر الأبيض المتوسط يبدأ بتأمين العمق الاستراتيجي لها، وبالتالي كان من الضروري على الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي بناء إستراتيجية متكاملة وشاملة في مجال مكافحة الإرهاب.

وتعتبر السياسات الأمنية للدفاع من أهم الرهانات التي تبنى عليها أدوات وآليات للحفاظ على الأمن، ذلك أن أمن الدولة وسكانها مرتبط بالأساس بقدراتها العسكرية في مواجهة كافة التهديدات ذات الطابع الأمني، إضافة إلى الاعتماد على القدرات الاقتصادية التي يعتمد عليها اقتصاد دول ضفتي المتوسط في مجال التعاون وتوفير وسائل الإنتاج وتبادل الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.



وفي هذا السياق يعد تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني، وأدخله في الدراسات الأمنية من خلال معالجة لأنماط من التهديدات الجديدة والمستحدثة، والتي زادت حدتها وتجاوزاها في إطار الدولة ويتعذر معالجتها في الغالب بالأدوات العسكرية ومنها: انتشار الفقر والمجاعة، الأمراض، والأوبئة، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تهريب المخدرات، الإرهاب الدولي، تجارة السلاح، التجارة بالرق واستغلال الأطفال والنساء. [1]

[1] خديجة عرفة محمد الأمين، مفهوم الأمن الإنساني، مجلة مفاهيم العلمية للمعرفة العدد 13، ص 32 -2000.



المحور الأول: دواعي ودوافع التعاون الجزائري الأوروبي في ميدان مكافحة الإرهاب

اعتمد المفهوم الاستراتيجي الجديد حول الأمن في أوروبا في قمة ستراسبوغ –كيل في 03 أفريل 2009، وكان بمثابة خطوة هامة نحو صياغة مفهوم استراتيجي جديد كمراجعة للبيئة الأمنية التي عرفت تحولا منذ 1999 م، والقضايا التي جاءت مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، وكذا التركيز على الحوار المتوسطي، وتكييفه مع التحديات الجديدة وإعادة تشكيل بما يضمن قدرات جديدة من أجل تحديات جديدة. [1]

إن منطقة المتوسط تواجه امتحانا صعبا جراء الأخطار الجديدة والمتطلبات العديدة للعمليات المعقدة، وزيادة التهديدات مثل انتشار الإرهاب، وطموحات المنظمات الإرهابية الدولية، استمرار الصراعات الإقليمية والوطنية العرقية والدينية، اعتماد العالم على الفضاء الإلكتروني، التنافس على موارد النفط، إلى جانب التحولات السكانية التي قد تفاقم مشاكل المنطقة كالهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر والمخدرات وتهريب وبيع الأسلحة.[2]

وفي هذا السياق لقد حدد معاهدات ماسترخت سقفا أدنى من الاتفاقالأوروبي حول ما أصطلح عليه بالمواقف المشتركة، والتي تتعلق بالمصالح الخاصة لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، والتي تصبح بدورها مصالح مشترطة للاتحاد الأوروبي وللدول المكونة له.

لقد أدت الرؤية الأمنية الأوروبية إلى شروع مفوضية بروكسل في وضع مجموعة من المشاريع الاقتصادية وتنظيم حوارات سياسية مع دول أوروبا الوسطى والشرقية في إطار ثنائي ومتعدد الأطراف ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي كانت تقوده فرنسا التي كانت ترى أن ترتيب الأمن الأوروبي يغفل الحدود الجنوبية للاتحاد لكون تصورا غير متوازن وغير كامل، خاصة وأن أمن فرنسا كان دائما مرتبطا ارتباطا وثيقا بأمن دول المغرب العربي بصفة خاصة ومنطقة البحر المتوسط بصفة عامة.[3]

وترتب عن هذا الطرح إلى ربط الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي، وبالتالي هذا الاهتمام لا بد أن يجسد على أرض الواقع من خلال تبني السياسة المتوسطية الجديدة في القمة الأوروبية المنعقدة في جوان 1992 في لشبونة.[4]

كما عمل الاتحاد الأوروبي في بناء وتطوير قدرات دفاعية وأمنية في ميدان الاستجابة السريعة للأزمات التي قد تطال المناطق التي تعد المجال الحيوي والعمق.

---

[1] Patrick Burnot, menaces nom millitaires, penseestratehgique, Avril, 2009.

[2] وفاق العياشي، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، دار الخلدونة، الجزائر 2006، ص 33.

[3] بشارة خضر، الشراكة الأورومتوسطية، مجلة دراسات دولية، جمعية الدراسات الدولية، العدد 57، أفريل 1995.

[4] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورومتوسطية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001، ص.ص 45-49.



الاستراتيجي لدول الاتحاد الأوربي ، ما يؤثر على مصالحها الجوهرية و نفوذها بطريقة مباشرة ، حيث قامتبتشكيل قوة رد الفعل السريع التابعة للناتو، وقوة التدخل السريع الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط العاملة تحت غطاء(إتحادغرب أوروبا). [1]

وهي مشكلة من قوات فرنسية وألمانية واسبانية وإيطالية وبرتغالية،والتيتضم حوالي 15 ألف جندي تسمى(يورو فور) وهي قوات برية غير دائمة وغير ثابتة التشكيل ، كما تم تشكيل الـ(يورمارفور) EUROMAR FOR في ماي 1995والمؤلفة من قوات فرنسية، إيطالية واسبانية وهي قوة بحرية غير دائمة ولكنها ثابتة التشكيل . وهذه القوة قد تعمل منفردة أو بالتعاون مع قوات حلف شمال الأطلسي طبقا للظروف، وأهم أنشطتها مواجهة تصاعد موجات الظرف والإرهاب في بعض دول البحر المتوسط ،أو فرضن السلم أو تأمين أعمال (الإغاثة ، وإجلاء الرعايا الأوروبيين)، بالإضافة إلى قيامها بمهمات التدخل السريع في الأزمات الإقليمية ونقل الجيوش إلى أماكن التوتر.

إن اضطلاع القوتين الأوروبيين الـ " يوروفور "و يورمارفور " بتنفيذ مهامها دون الاكتراثبسيادة أي دولة بحجة إدارة الأزمة فيها سواء فيما يتعلقبإجلاء الرعايا، أو فرض السلم، إعادة السلم،أو التدخل بين أطرافمتنازعة،أمر أثار الكثير من المخاوف من عدم احترام استقلال وسيادة الدول خاصة دول المغرب العربي.

لقد أصبحت دول الاتحاد الأوروبي أكثر اهتماما بتطوير منظومتها الدفاعية المستقلة والمعروفة باسم (اتحاد أووربا الغربية) (MEV) خاصة بعد معاهدة امستردام في جوان 1997 .والتي حولت منظمة إتحاد أوروبا الغربية إلى الذراع الأمني والعسكري للاتحاد الأوروبي،خاصة بعد الاعتدال الذي اتسم به الموقف البريطاني ، وذلك بعد التأكيد الأوروبي المتواصل بأن يكون هناك نوع من التنسيق في نشاطات هذه المنظمة مع حلف الشمال الأطلسي .

ومن هنا اقترن المفهوم الجديد للأمنالأوروبي بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة حوض البحر المتوسط منطقة سلام واستقرار دائم وذلكمن خلال الانخراط المستمر في جولات الحوار السياسي والأمني بين حكومات دول المنطقة. [2]

لقد حددت الإستراتيجية الأوروبية للأمنوالتي تناولها التقرير المقدم منقبل الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية " خفير سولانا" ، تحت عنوان(أوروبا أمنة في عالم أفضل) ASecureeuropéenabetterworld والذي تم مناقشته في المجلس الأوروبي في ديسمبر 2003 ،حيث حدد هذا التقرير التهديدات الأمنية المحتملة للإتحاد

[1] هو منظومة "تنسيق دفاعي أسست أثر معاهدة بروكسل سنة 1948.

[2] جاسم محمد زكريا، أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي بين مشروعات الشروق الأوسط الكبير، دراسة مقيدة للملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (الجزائر: جامعة قسنطينة، 2008) ص 9.

الأوروبي والذي حددها في كل من ظاهرة الإرهاب ،التطرف الديني ، انتشارأسلحة الدمار الشامل ، الصراعات الإقليمية،الجريمة المنظمة،الهجرة الغير شرعية،الأخطار المحيطة بالبيئة و الدول الفاشلة.

كما حدد التقرير أساليب التصدي لهذه التهديدات من خلال التعاون الدولي لأجلمكافحة الإرهاب بمقاربة مدنية- عسكرية ، وبناء الأمن الجواري عبر تقوية التعاون العسكري مع دول الجوار خاصة الجنوب المتوسط.[1]

ويمكن استعراض هذه التهديدات من خلال النقاط التالية:

1/الإرهاب الدولي والتطرف الديني :

يمثل الإرهاب الدولي نمط من أنماط الإرهاب الجديد والذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية،وتعتبر منطقة البحر المتوسطمرتعا خصبا لما يعرف بالإرهاب الدولي. وقد كانت هذه المنظمة من أكثر المناطق تضررا من ظاهرة الإرهاب طيلة فترة التسعينات[2]، وقد ارتبطت ظاهرة الإرهاب في هذه المنطقة بالتطرف الديني والعداء للدول الغربية.

إن الاهتمامالأوروبي بالجزائر لا ينبع من كون هذه الأخيرة تتمنع بموقعها الإستراتيجيبالغ الأهمية في منطقة المتوسطوشمال إفريقيا،ولا كونها إحدى أهم الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة والإمكانيات و الموارد الطبيعية المتنوعة، ولا كونها إحدى أهم الدول التي تزود الاقتصاد الأوروبي بالطاقة أو أنها إحدى أهم الأسواق ، ولا كونها إحدى مناطق النفوذالتقليديةبحكم التاريخ الاستعماري ، بل لأن الجزائر تمثل أحد أهم مرتكزات الأمن والاستقرار على مستوى عدة دوائر جيواستراتجية (متوسطية ، مغاربية ، افريقية) والتي تمثل العمق الإستراتيجي لأوروبا، وهذا ما أكد عليه مؤتمر هلسنكيللأمن والتعاون الأوروبي والذي ركز على دور دول جنوبالمتوسط والدول المغاربية بصفة خاصة من أجل تحقيق السلم و الأمن و الاستقرار في منطقة حوض المتوسط،وعليه تكتسي الجزائر أهمية بالغة في إطار ترتيبات الأمن الأوروبيللاعتبارات التالية:[3]

1- إن غياب الاستقرار السياسي في الجزائر له انعكاساته المباشرة على المنطقة بصفة عامة، ودول المغرب العربي خصوصا ، وبالتالي خشية الدول الأوروبية من تدفق جيش من اللاجئين باتجاه شواطئها الجنوبية في حالة حدوث أي توتر أو نزاع داخلي ، ما قد يؤثر على الأمن والاقتصاد والاستقرار بصفة عامة في الداخل الأوروبي ، حيث يبلغ عدد المهاجرين من الجزائريين المقيمين في فرنسا وحدها حوالي 2 مليون مهاجر .

---

[1] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص ص 45-49.

[2] عبد الرفيق كشوط، مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها، مقال غير منشور، ص 2.

[3] عماد جاد محرر، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام 2001.



2- تمتلك دول الإتحاد الأوروبي استثمارات ضخمة في الجزائر في مجالات عديدة أهمها قطاع الطاقة،والتي تقدر بعشرات المليارات . بالإضافة إلى ذلك سعيها الدائم على الحفاظ على حصصها الثابتة من البترول والغاز، والتي تقدر ب 13.5 مليار دولار سنويا على أقل تقدير،حيث تعتمد اسبانيا مثلا على 60% من وارداتها من الطاقة من الجزائر و إيطاليا 40%.

3- تعد الجزائر، أهم معبر للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا للأفراد القادمين من الجنوب خاصة الدول الإفريقية.

لقد عملت الجزائر على الاحتفاظ بالحد الأدنى من التعاون في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبي باستثناء قضية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع تفضيل التعاون قيإطار ثنائي ،ويرجع هذا لعدة اعتبارك تتعلق بالأساس ب: [1]

- العقيدة الإستراتيجية التي تبنتها الدولة الجزائرية والتي تركز مرجعيتها الفكرية على مبدأ عدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية ورفض الانخراطفي الاتفاقيات والأحلاف العسكرية الملزمة مع القوى الأجنبية حرصا على استقلالية قراراتها السياسية، وهذا ما يفسره انخراطها ضمن تيار عدم الانحياز وكل تجمعات دول العام الثالث المناوئةللاستعمار.

- ارتباط التهديد العسكريالمتكررفي العقيدة العسكرية والأمنية الجزائرية بالحملاتالمتكررة التي كان مصدرها الضفة الشمالية للمتوسط.[2]

لقد عبرت الجزائر بصورة واضحة عن مخاوفها على إثر إعلان أوروبا تشكيل القوات الأوروبية الرباعية،وذلك للغموض الذي لف الهدف من إنشاء هذه القوات التي أدرج تحت بند التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية.[3]

ويأتي هذا التخوف من احتمال انتهاك سيادتها الوطنية،خاصة وأن هذه القوات جاء تشكيلها متزامنا مع تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر عقب توقيف المسار الانتخابيفي الجزائر.[4]

لقد قدمت الحكومة الجزائرية من خلال تقريرها للأمين العام للأمم المتحدة تصورها حول الأمن والاستقرار في المتوسط والمبني في الأساس على مفهوم الأمن الشامل،حيثجاء في النص التقرير مايلي :(إن الجزائر تعتبر أن السلام والأمن في المتوسط يشكلان شرطين مسبقين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،وان بناء إجراءات الثقةفي سبيل تقوية

---

[1] عبد النور بن عنتر، الأبعاد المتوسطية للأمن الجزائري، أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 ص 216.

[2] مراد لعماري، سياسة الدفاع الأوروبي وانعكاسها على شمال إفريقيا، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص ص 103-102.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 126.

[4]



السلام و الأمن والاستقرارفي منطقة المتوسط يجب أن تستند إلى إيجاد حلول عادلة لكل الصراعات و احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة من خلال التسوية السلمية للخلافات،وكذلك إجراءات فعلية وملموسة لنزع التسليح عبر انضمام كل دول المنطقة إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف حول خطر الأسلحة النوويةوأسلحة الدمار الشامل، وكنا إخضاع كل منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية). وبهذا تصر الجزائر دائما على الطبيعة الشاملة للأمن في المنطقة وضرورة التعاون بين مختلف الأطراف الدولية لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو تهديد سيادتها الوطنية. [1]

غير أن ما يمكن ملاحظته من خلال سع المواقف الجزائرية إزاء المبادرات و الأطر الأوربيةوالغربية التي طرحت بعد أحداث 111سبتمبر إلى غاية هذه اللحظة في إطارالتعاون لمكافحة الإرهاب ، تتسم بالتحفظ و التريث في التعامل معها خاصة ذلك التي لها طابع أمنيو عسكري ، وتفضيلها للأطر العربية و الإفريقية، وهذا ما ينسجم مع التصور الاستراتيجيالجزائري لدوائر الأمن و النفوذ و العمق الحضاري.

وخلال فترة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر لوحدها دون مساعدة ومرافقة في امتحان صعب لمواجهة الإرهاب والتصدي، وفي ذلك استطاعت الجزائر أن تكتسب تجربة رائدة في مكافحة الظاهرة.[2]

وفي هذا السياق حاولت الجزائر تحسين الدول الأوروبية بأن ظاهرة الإرهاب لم تعد ظاهرة وطنية تعني كل دولة على حدى، بل هي ظاهرة عابرة للحدود، وبالتالي مجابتها تقتضي تعاونا دوليا وأوروبيا، حيث رأت الجزائر، أن التشريعات الأوروبية المتعلقة بحرية التنقل وسهولة الحصول على اللجوء السياسي قد استغلت من طرف قادة المنظمات الإرهابية، وكانت أوروبا القاعدة الخلفية للدعم اللوجستيكي للإرهاب .

لقد كان لهجمات الحادي عشر من سبتمبر أحدثت تحولا نوعيا في الموقف من الإرهاب سبب التحول النوعي هذا هو أن الإرهاب نفسه قد طرأ عليه تحول نوعي، ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلا عنيفا له رمزيته ودلالته[3]، وكانت الأهداف محل الفعل الإرهابي محددة والضحايا أقل، ووسائل الإرهاب قديما تشمل بصورة أساسية الاختطاف والحجز وأخذ الرهائن والتهديد واغتيال شخصيات مهمة، أما الإرهاب اليوم فقد حولته الولايات المتحدة الأمريكية من قوة هامشية وجانبية أثناء الحرب الباردة إلى قوة مركزية وأصبح القطب الآخر بعد انهيار – الاتحاد السوفياتي – ولكنه خارج "شرعية" النظام العالمي، هذا التحول النوعي للإرهاب من حيث

---

[1] عبد النور بن عنتر، الدفاع الأوروبي والأمن العربي، شؤون الشرق الأوسط (بيروت، العدد 54، أوت، 1997)، ص 41.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسط للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص 29.

[3] أمحند برقوق، "محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير"، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007/2006.



الوسائل والأهداف وكذا من حيث أساليب المواجهة يمكن أن نربطه بما أسمته ماري كالدور في كتابها violence in Global Era and Old WarsOrganized New بالحروب الجديدة أو ما أسماه كوردسمان الحروب غير المتكافئة/اللامتماثلةAsymmetric. [1]

فكانت هجمات سبتمبر 2001، بمثابة تطور جديد في إدارة العلاقات الدولية، فقد أفضت إلى جعل التهديدات الأمنية متعددة الاتجاهات وغالبا ما يصعب توقعها كما أنها تختلف من حيث الشكل والمضمون عن تلك التي سادت أثناء الصراعالقطبي فتهديدالحربالنووية الفاصلة انحسرليفسحالمجال لظهور تهديدات غير محددة المعالم،كما أن القوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة على مواجهتها فتهديدات من قبيل الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة السرية غير متعلقة أساسا بزيادة الإنفاق العسكرية على التسلح وتعزيز القدرات العسكرية الدفاعية ذلك أنها تتسم بالشمولية والقوة وتعتمدها جماعات منظمة عابرة للقوميات ومن ثم لم يعد بالمقدور التحكم فيها باعتماد الوسائل العسكرية باعتبارها تعرف بطبيعتها غير العسكرية فهي عابرة للحدود ولا تستثني أي دولة مهما كانت قوتها أو موقعها [2] فالأمن اليوم في عالم يموج بتغيرات سريعة لم يعد مرتبطا فقط بتأمين سلامة الدول من مغبة الوقوع تحت سيطرة القوات العسكرية لدولة أجنبية فقد زُعزع هذا المفهوم على نحو أبرز التساؤل حول مدى اطلاقيته وفعاليته في إدراك التهديدات المحدقة بالأمن فالعدو لم يعد محددا والتهديدات لم تعد عسكرية بطبيعتها وحتى الدول لم تعد هي صاحبة الحل والربط في هذا المجال فنحن اليوم إذن نعيش "عصر علامات الاستفهام" حول ثنائية تهديد/أمن بتعبير كين بوث Ken Booth والذي يبرر هذا الحكم حسبه "التنامي المقلق ل: اللاأمن في بعده العالمي.

وفي هذا الإطار لقد اعترف الرئيس الفرنسي السابق جاك شراك خلال زيارته إلى الجزائر بأن أوروبا كانت تعتبر بالفعل القواعد الخلفية للإرهاب الذي كان يقتل في الجزائريين.

المحور الثاني: المبادرات السياسية والاقتصادية والأمنية ومعادلة مكافحة الإرهاب في ضفتي البحر المتوسط

أثبت الواقع أن كل تجربة تكاملية فاقدة لقاعدة تاريخية لا يمكنها الصمود أمامالمستجدات التي تلحق بها، في حين أن العلاقات التقليدية (حتى وإن لم تكن مؤطرة) . فتبقصامدة رغم عدم بناء إطار خاص بها، مثلما هو خال العلاقات الثنائيةالجزائر مع إسبانيا وإيطاليا وفرنسا.

[1] أعادت الحرب على أفغانستان والعراق النقاش من جديد حول نسبية التراجع في استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

[2] جوزِف ناي، "تأمين عالم أكثر أمانا، متحصل عليه من : 422/ http://www.project.syndicate.orgentribtor



في حين يفشل الإطار المتوسطي الشامل في تجسيد شراكة حقيقية، ترسخت العلاقات الجزائرية الإيطالية وتوجت بإعلان صداقة وحسن جوار مثلما هو الحال مع مملكة إسبانيا.

عملية برشلونة فلم تنعكس عليه يجابا حتى الآن، بل إنه من المفارقة أن الاستثمارات الأوربية تتجهأكثر فأكثر نحو مناطقبعيدة يبقى حجم مبادلات أوروبا معها ضعيفا جدا. [1]

تموقع الجزائر مغاربيا وبي غرب المتوسط يجعل انتمائها مزدوجا، ففي حين أنها قلب المغرب العربي الكبير، يسمح لها هذا الموقع أن تبنيبالتوازي تكتلا يشمل منطقة غرب المتوسط، من خلال "مبادرة محلية المنشأ، جزائرية على وجه الخصوص".

بحيث لا يجب اعتبار غرب المتوسط منطقة فاصلة أو منطقة التقاء بين الشمال والجنوب بل إطارا للتكامل الإقليمي، فالبناء الإقليمي يتوسط البعدين الدولي والعالمي لما يمنحه من مجال للتعبير للمجتمع المدني.

يمكن للجزائر أن تلعب دورا رياديا في العملية الديمقراطية لإطلاق التكامل المغاربي- المغاربي من جهة، والمغاربي- الغرب متوسطي من جهة أخرى. كإطارين إقليميين.

إن إنشاء تكتل حجهوي غرب متوسطي سيمكن الدول الأعضاء فيه من الانطلاق في مباشرة التعاون الفعلي والواقعي، كونه يرتكز على علاقات مغروسة الجذور، بين دول عوامل ارتباطها أكثر من التي تفرقها، وما نجاح مبادرة 5 + 5 مقارنة مع المجموعات والتكتلات الأخرى لأحسن دليل على ضرورة تبني الدولة الجزائرية لهذا الخيار، ولما لا المبادرة به.

فقد تم إنشاء مجموعة 5+5سنة 1995 فيإطار مسار برشلونة، والتي هي عبارة عنمجموعة دول غربالبحرالموسط، تعمل تحت غطاء الإتحاد الأوروبي وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، الأمن في المنطقة وتنظيم الهجرة وقمع الهجرة الغيرالشرعيةدول أوروبية هي إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، ودول اتحاد المغرب الكبيرالخمسوهيالجزائروليبياوتونس والمغرب وموريتانيا. و تسعى هذه المجموعة أيضا إلى تطوير العلاقات والاجتماعية والثقافية والتبادل العلمي والتكنولوجي بين أعضائها.

في مجالالدفاع :ولعل أهم المجموعات نشاطا تلك التي تضم وزراء دفاع غرب المتوسط، حيث عقدوا على هذا المستوى ستة اجتماعات، تكون رئاستها بالتناوب بين الدول الأعضاء في المجموعة، ويجتمع أيضا على مستوى آخر كبار مراقبي الجيش من بلدان غرب المتوسط. [1]

[1] الجزائر، المغرب العربي: الرهان المتوسطي، تأليف جماعي، تحرير نور الدين عبدي، بارس المتوسط/ معهد العالم العربي، الطبعة الأولى 2006 ص 121.



إضافة إلى الاجتماع الدوري لقادة ومدراء الدرك أو القوات المعادلة لبلدان مبادرة "5+5 دفاع" الذي أوكلت له مهمة البحث في تعزيز الأمن والاستقرار بحوض غرب المتوسط، إلى تجنيد الكفاءات المتوفرة في مجالات التكنولوجيا، الإعلام والاتصال في خدمة الأمن العمومي.

تأسس أيضا في مجال الدفاع دائما منتدى لرؤساء أركان القوات البحرية لمبادرة دول (5+5) ، ويتمثل نشاطها في التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال التعاون المشترك لبحرياتها في مكافحة الهجرة غير الشرعية والتلوث البحري والإنقاذ والمحافظة على الثروات البحرية المشتركة ومكافحة الأنشطة غير المشروعة مثل الصيد في المياه الإقليمية للدول الأخرى، إلى جانب التنسيق للتعاون بين هذه الدول بما يكفل جعل حوض المتوسط بحيرة أمن وسلام واستقرار خال من أسلحة الدمار الشامل وبحر للتعاون والترابط بين شعوبه. [2]

لقد حظي موضوع مكافحة الإرهاب بأهمية بالغة وأولوية قصوى في مجال الشراكة الأمنية و السياسية،و الذي عبرت عنه الوثائق الصادرة عن ندوة برشلونة،باعتباره أحد أخطر مصادر التهديد الجديدة للحوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي. [3]

لقد ارتبط العنف والإرهاب في منطقة المتوسط بالتطرف الديني والأصولية الإسلامية خاصة بعد الأحداث الدامية التي عرفتها دول جنوب المتوسط (الجزائر ، مصر ، تونس ، المغرب) ،حيث ظهرت جماعات إرهابية تعمل على تغيير الأنظمة السياسية في بلادها وباستخدام القوة والسلاح ، سرعان ما تحولت أعمالهذه الجماعات ضد المصالح الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تدعم أنظمة علمانية ظالمة ومستبدة لقد كان الموقف الأوروبي خاصة دول القوس اللاتيني (إيطاليا ، فرنسا،إسبانية) واضح حيث عبر عن تخوفه من تنامي ظاهرة الأصولية الإسلامية، خاصة الأحداث التي عرفتها الجزائر و الأزمة التي مرت.بها، حيث أصبحت بالنسبة لهذه الدول مصدراللإرهاب و التطرف.

لقد عبرت الدول المشاركة في ندوة برشلونة عن تباينفي وجهات النظر حول مفهوم وتعريف ظاهرة الإرهاب،غير أن هذا لم يكن عائقا في سبيل الاتفاقعلى ضرورة القضاء على ظاهرة الإرهاب. وهذا ما يتطلب تعاونا وثيقا

---

[1] في محاولة لتفعيل التعاون بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط في مجال الأمن، قرر وزراء دفاع الدول الأعضاء في مجموعة 5+5 في اجتماعهم بالعاصمة الليبية طرابلس يوم 17 ماي 2009 م إنشاء مركز للتدرب في مجال إزالة الألغام تحتضنه ليبيا وكذلك مركز للدراسات الإستراتيجية بتونس بالإضافة إلى إنشاء كلية للدفاع في فرنسا.

[2] غراهام أليسون "أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي" في الحكم في عالم يتجه نحو العولمة جوزيف ناي وجون د. جوناهيو تر: محمد شريف الطراح الرباض، مكتبة العبيكات، 2002، ص 132.

[3]علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري، 2005 ص ص 203-204.



ومنظما ودائما بين كل الأطراف (الاتحاد الأوروبي، دول جنوب المتوسط) ما أفضى إلى ضرورة الإعداد لصياغة مدونة لقواعد السلوك الأورو متوسطي لمكافحة الإرهاب .

لقد تم الربط بين ظاهرة الإرهاب ،الإجرام المنظم ،الهجرة الغير شرعية ،تهريب المخدرات وتجارة السلاح خاصة في المنطقة الساحلية ،وهذا ما دفع المشتركون فيالشروع في الشراكة المتوسطية إلى تكليف خبراء بهذه الملفات على مستوى الدول الأعضاء بصفة دورية قصد تحديد السبل والأطر الميدانية الكفيلة بدعم التعاون ما بين مصالح الأمن والشرطة والاستخبارات،والقضاء خاصة في ميدان تبادل المعلومات والمطلوبين.[1]

كما نص البند (11) من النص النهائي في إعلان برشلونة على ضرورة توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الأعمال الإرهابية ومكافحته .

لقد عبرت الجزائر خلال الندوة وهي أكثر الدول المتوسطية معاناة من ظاهرة الإرهاب على ضرورة مكافحة الإرهاب على الصعيد الجهوي بصفة خاصة من أجل جعل منطقة المتوسط منطقة أمن وسلام وازدهار، وهذا من خلال إيجاد إطار للتعاون الدولي الإقليمي المكثف ضد الإرهاب ، مع ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في تقرير المصير، كما دعت الجزائر إلى ضرورة الاتفاق على وصف ظاهرة الإرهاب بالجريمة وتسجيلها ضمن إطار تعاوني قضائي، بالإضافة إلى الإطار الأمني وذلك بتخصيص فقرة خاصة في مجال الشراكة السياسية والأمنية تتضمن ما يلي:

- تمييز ظاهرة الإرهاب عن تهريب المخدرات والجريمة المنظمة.
- إدانةالإرهاب مهما كان شكله وهدفه وبواعثه .
- إدانةالبلدان والمنظمات التي تساعد الإرهاب الدولي وتدعمه
- تحديد إجراءات حالات حق اللجوء السياسي حتى لا يستعمل كغطاء للنشاطات الإرهابية.
- مكافحة تهريب الأسلحة.
- تسجيل مشروع إعداد اتفاقية حول محاربة الإرهاب في إطار الشراكة المتوسطية.[2]

وفي تقدير الجزائر فإن التعاونفي مجال مكافحة الإرهاب يكون عبر خطواتملموسة تتولى الدول المتوسطية القيام بها وهي :

1-تفككيالشبكات الإرهابية .

---

[1] محمد سليم صمارة، التحديات التكاملية لدول الاتحاد المغربي العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، رسالة ماجيستير، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الأساسية والإعلام، 2001)، ص ص 160-163.

[2] قاسم نادية، ندوة برشلونة، هاجس الأمن والاستقرار في البحر المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق 2002. ص 70



2- منع جمع الأموال للجمعات الإرهابية ومراقبة مصادر تمويلها وتخفيفها ومراقبة حركة الأموال المشتبه فيها عبرالبنوك،ومتابعة أنشطة الجمعيات الدينيةوالخيرية.

3- منعإصدار ونشر وتوزيعالوثائق والمنشورات المكتوبة والسمعية والبصرية التحريضية على القيام بالأعمال الإرهابية أو الانتماءإلى الجماعات الإرهابية.

4-تفادي استعمال وسائل الإعلام لأغراض الدعاية للإرهاب والتشهير بالأعمال الإرهابية .

5- ضرورة عمل الدول في حوض البحر المتوسط من أجل منع الجماعات الإرهابية من استعمالأراضيها للتخطيط أو إدارةأو القيام أو تبني عملياتإرهابية .

6- العملعلى أن لا يكون حق اللجوء السياسي غطاءاتستعمله العناصر الإرهابية من أجل الحصول على الحماية.

إضافة إلى مجالات أخرى في إطار الشراكة في مجال العدالة و الشؤون الداخلية من خلال (المواد 82-91) : تتعلق بتقوية المعاهدة و دولة القانون ، التنقل الحر للأشخاص ، الشراكة في الميدان القانوني والقضائي، الوقاية و مكافحة الإجرام المدبر ، مكافحة الإرهاب، تبييض الأموال، التمييز العنصري وكره الأجانب، المخدرات والاحتيال. [1]

تختلف اتفاقية الشراكة الأورو جزائريةعنباقي الاتفاقيات التي اعتمدت مع كل من تونس والمغرب ومصر في كونها تضمنتملفين جديدين هما: ملف العدالة و الشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص و ملف مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة. وذلك من المبادئ التالية :

-التعاون في المجال القضائي و القانوني وتبادل المطلوبين للعدالة.

- دعم المؤسسات الجزائرية مناجل ترسيخ دولة القانون.

- محاربةالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات و تبييض الأموال.

- مكافحة الإرهاب،التعاونالأمني ، تبادل المعلومات، الخبرات ، التدريب و التكوين في هذا المجال.

- معالجة قضايا الهجرة و المهاجرينو ضمان حرية تنقلالأشخاص.

لقد انفردت الجزائر بهذه المسائلنتيجة لعدة اعتباراتمنها:

- العشرية التي مرت بها الجزائر في حربها ضد الإرهاب وما كلفها من خسائر بشرية ومادية ضخمة وانعكاساتها على الاستقرار السياسي ،الاقتصادي ، الأمني و الاجتماعي .

[1] أنظر الشراكة الجزائرية الأوروبية في الموقع الإلكتروني للمفوضية الاتحاد الأوروبي في الجزائر http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index.fr.htm



– وجود مالا يقل عن3 مليون مهاجر من أصل جزائري بأوروبا، أغلبهم في فرنسا وما يصاحب هذا الوجود من انعكاسات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية بالغة الأهمية.[1]

رغم أن قضية مكافحة الإرهاب و الوقاية منه أدرجتفي إعلان برشلونة، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي تغاضت عنه بالرغم من أنها كانت تدرك أن لها مسؤوليةشبه كاملة في دعم الشبكات الإرهابية عن طريق التسهيلات التي كانت تقدمهاكاللجوء السياسي وحرية التحرك،و جمع الدعم و التبرعات المالية بالإضافةإلىالامتيازاتالإعلامية التي كان يتمتع بها أعضاء وقيادات هذه الشبكات على الأراضيالأوروبية.

.وظلت أوروباتناقش ملف الإرهاب مع الدول المتضررة داخل اطار مؤتمر برشلونة بحجة أن هذه الظاهرة ذاتطابع محلي ،ويجب معالجتها محليا وان الاتحاد الأوروبي لا يملك سياسة أمنية موحدةمن أجلصياغة موقف موحد اتجاه هذه الظاهرة.

غير أن الجزائر أصرت على ضرورة مناقشة ملف الإرهاباعتبارهأحد المخاطرالجديدة التي تهد الأمن و الاستقرار في المتوسط ،باعتبار أن ظاهره الإرهاب ظاهره عابرة للحدود ، وبعد التفجيرات التي أصبحت تطال العواصم الأوروبية (باريس ، لندن، مدريد) وكذا أحداث11 سبتمبر وانعكاساتها على الأمن الدولي بدأ الموقف الأوروبيتغير اتجاه ضرورة مناقشة ملف ظاهرة الإرهاب.

وبعدما كان الاتحاد الأوروبي يطالب الجزائربإبعاد ملف الإرهاب من طاولة مفاوضات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية، دعاها إلي معالجة الموضوع في إطار الاتفاقية الثنائية خاصة بعد أحداث11 سبتمبر2001. [2]

إن استئثار أوروبا بالتطور التكنولوجي خاصة في مجال الاتصال والشبكات وتأخر دول الجنوب يجعل من الإرهاب الإلكتروني عبر الأنترنت أداة فعالة لتجنيد وتعبئة الهجمات الإرهابية التي تستثيرها القاعدة. وبالتالي لا يجب مراقبة المواقع الإلكترونية التي تستخدمها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحسب، بل أيضا قطع دابرها من خلال تمكين الجزائر من هذه التكنولوجيا.

إن منظمات الأمن الوطنية والإقليمية لا زالت في حاجة إلى تحسين تطوير قدراتها في مجال تبادل المعلومات والبحث والتحري، ما يتطلب تعزيز التعاون في مجالات التدريب وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الأمنية، خاصة فيما تعلق بشبكات دعم المجموعات الإرهابية.

---

[1] محمد الأمين لعجال، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 176-179.

[2] نادية قاسم، مرجع سابق، ص ص 120-121.



غياب قوات أمنية إقليمية مشتركة للتدخل السريع لها صلاحيات التعامل مع مختلف الحوادث ذات الصلة بالأعمال الإرهابية. [1]

الخاتمة:

أثبت الواقع العملي أن الإرهاب هو تهديد متنامي وفي تصاعد مستمر، خاصة في ظل تزايد العمليات الإرهابية، وما ينجم عنها من آثار وتداعيات خطيرة على السلام والأمن الدوليين ومن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، يجب إدانته والتصدي له بصورة شاملة من خلال التأكيد على فكرة التعاون الدولي، وذلك بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي ترمي إلى مكافحة الأعمال الإرهابية بكافة صورها وأشكالها، وتلتزم الدول الموقعة عليها بتسيلم مرتكبي هذه الأعمال وتقديمهم للمحاكمة، فالإرهاب ليس له دين ولا جنس أو حدود جغرافية، فإزاء تزايد الجرائم الإرهابية ظهرت الحاجة الملحة إلى تكاثف الجهود وصور التعاون على الصعيد الجزائري – الأوروبي خاصة في ظل وجود إرادة قوية لتعميق الشراكة في إطار سياسة الجوار، وخلق مناخا مناسبا للتعاون يكون الهدف منه تعزيز وحماية الأمن المتوسطي من المخاطر والتهديدات الأمنية الجديدة.

---

[1] جان بيار فيليو، القاعد في بلاد المغرب الإسلامي الجزائري تحدي جزائري أم تهديد عالمي، مركز كارنجي للدراسات الشرق الأوسط: على الرابط: http://www.carnegie-mex.org/2009



وقد عرف هذا التعاون تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني والتي تهدف لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط، خاصة أن السلام والاستقرار في المنطقة مكسب مشترك.

يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل المتاحة، تنمية دولة القانون والديمقراطية في ظل حرية كل طرف في اختيار جهازه السياسي الاقتصادي والعدلي ثم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق بدون تمييز، تشجيع التسامح ومكافحة التعصب والتمييز وتم التركيز على مبدأ عدم التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون شريك آخر، كذلك احترام حدود ووحدة كل شريكمن الشركاء والتأكيد على ضرورة التخلي عن التهديد واستخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر، والمساهمة في التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب والجرائم المنظمة وخاصة المخدرات.

يسعى أيضا الإعلان إلى العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وعدم التسلح بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع، تنمية الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار، وأخيرا دراسة وسائل ضمان استقرار منطقة البحر المتوسط" وضع عقد السلام والاستقرار مع ترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وأخيرا هناك التحديات الإقليمية التي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد ضفتي المتوسط مع استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوروبا، وتصاعد التطرف في دول أوروبا.

ومن خلال هذه الدراسة نجد أن البعد المتوسطي في العلاقات الجزائري الأوروبية في مجال مكافحة الإرهاب يحتاج إلى إعادة النظر في المسائل المشتركة وتعديل قضية أمن أوروبا فقط، لأن أمن الجزائر من أمن دول الجوار والعكس صحيح لهذا يجب الابتعاد على المعطى المنفعي والمصلحي على حساب أي شيء آخر، وهذا يظهر للعيان من خلال ميزان القوى الغير متكافئ بين أطراف لصالح الدول الأوروبية ولهذا لا بد من تعاون متبادل يخدم قضايا شعوب المنطقة في ظل الحد من انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني، وإعادة النظر في العديد من صور الشراكة المطروحة في إطار الأمن الإقليمي المشترك بعيدا عن المصالح الذاتية وتكثيف الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة والتصدي لظاهرة الإرهاب بطريقة أكثر فعالية وتعاون أمني متبادل.